الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣
المعقودة يوم الإثنين ،
٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس : بيريس بالون (أوروغواي)

المحتويات

تنظيم الأعمال
بيان وكيل الأمين العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
مناقشة عامة

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/47/SR.3
29 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

تنظيم الأعمال

١ - الرئيس : قال إنه تقرر عقب مشاورات مع أعضاء المكتب توزيع المسؤوليات بين نائبي الرئيس فيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية حول مشاريع القرارات التي سوف تقدم في إطار مختلف بنود جدول الأعمال التي عهد بها الى اللجنة .

بيان وكيل الأمين العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢ - السيد جي تشاو زو (وكيل الأمين العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) : قال إن التنشيط الذي تشهده المنظمة فيما يتعلق بصون السلم وتسوية المنازعات يجب أن يشمل أيضا كما تنص على ذلك المادة ٥٥ من الميثاق رفع مستوى المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وحل المشاكل الدولية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . إن مهمة الأمم المتحدة ما زالت هي العمل من أجل السلم والتنمية في آن واحد . وفي هذا السياق فإن اللجنة الثانية لا يمكن أن تتنصل من المسؤولية الأدبية الواقعة عليها للتصدي بجرأة أكبر للحالة الصعبة الراهنة للاقتصاد العالمي لأن عدم التفهم التام للمخاطر الأساسية الكامنة وراء هذه الحالة الاقتصادية والتصدي للمشكلة من أساسها قد يؤدي الى كارثة اقتصادية حقيقية . ولكن المنظمة لا يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة بمفردها واعتراف الدول الأعضاء بخطورة مشاكل الاقتصاد العالمي والإرادة السياسية للبحث الجماعي عن وسيلة لحلها يمكن أن تعطي نتائج إيجابية . والواقع أن الاقتصاد العالمي قد أصبح متكاملا أكثر من أي وقت مضى وهو ليس بمباراة قد تتساوى فيها الخسائر والمكاسب .

٣ - لقد انخفض المعدل السنوي لنمو الانتاج العالمي الى أقل من واحد في المائة في عام ١٩٩٢ ؛ ومن المتوقع أن ينخفض انتاج الفرد للسنة الثانية على التوالي . إن الحالة الراهنة لا تحتمل أي وجه من أوجه التساهل . وإن كان يبدو أن العالم قد أخذ يفقد تدريجيا الاحساس بحدة المشاكل : الفقر في العديد من مناطق العالم ، المجاعات الجماعية ، الركود الاقتصادي ، في حين ما زال عدد السكان يواصل الزيادة ، تصاعد النزعة الحمائية وعبء الدين الباهظ والتآكل التدريجي للنظام التجاري العالمي الذي يشجعه الطريق المسدود الذي تعاني منه حاليا مفاوضات أوروغواي وعدم الاستقرار السياسي المتزايد في العديد من البلدان والعنف القبلي والتدفق الجماعي للاجئين الاقتصاديين والتدهور المستمر للحالة الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي السابق على الرغم من المعونة التي قدمت له وأوجه الخلل الخطيرة في اقتصاد عدد من البلدان الصناعية الكبرى يضاف الى ذلك الافتقار الى تنسيق فعلي للسياسات وهو الأمل الوحيد الذي من شأنه أن يؤدي الى إحراز تقدم في حل جميع هذه المشكلات .

٤ - إن معدلات النمو متفاوتة الى أبعد الحدود . والركود يفسر بالانتكاس أو الضعف في إنعاش البلدان الصناعية كما يفسر أيضا بالتدهور الذي لم يسبق له مثيل في اقتصاد البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ، حيث انخفض الانتاج بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا خلال العامين الماضيين . إن الصعوبات التي تواجهها هذه

(السيد جي تشاو زو)

المرحلة الانتقالية تبدو أخطر بكثير مما كان متوقعا . وفضلا عن ذلك فإن اقتصاد الكيانات الجديدة التي تمخضت عنها يوغوسلافيا السابقة قد انهار تماما . إن النمو في مجموع البلدان النامية قد بلغ ٤,٨ في المائة تقريبا عام ١٩٩٢ بيد أن هذا التحسن موزع بصورة غير متساوية الى حد بعيد لأنه يرجع أساسا الى سرعة النمو في الصين والى الانتعاش الاقتصادي في آسيا الغربية بعد حرب الخليج . كما ظل النمو قويا في جنوب وشرقي آسيا واستؤنف في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ . وإن كانت الحالة على العكس من ذلك مازالت تتدهور في افريقيا نتيجة بخاصة للجفاف الذي يعاني منه الجزء الأكبر من القارة . إن دينامية النمو المستمرة في العديد من بلدان جنوب آسيا وشرقها يدعو الى التفاؤل . إن هذه البلدان تزيد من وارداتها وتسهم بالتالي بدرجة متواضعة وإن كانت مفيدة في نمو بلدان أخرى . إن الانتعاش الطفيف الذي يشهده الاقتصاد في امريكا اللاتينية يعد أمرا مشجعا وإن كان يخشى ألا تستمر أسبابه فترة طويلة . وفيما يتعلق بالدين الخارجي تم إحراز بعض أوجه التقدم فيما يبدو نتيجة لاتفاقات إعادة جدولة الدين المصرفي في العديد من البلدان التي تعاني من مديونية باهظة وذلك وفقا لطرائق تأخذ في الاعتبار الحدود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقدرة على ضمان خدمة الدين .

٥ - إن جدول أعمال العمل المتعدد الأطراف الملح قد أصبح مثقلا بوجه خاص في الفترة الحالية . ومن الضروري إيجاد حل للمنازعات العرقية والسياسية التي تمزق الأمم والتي تؤخر النمو الاقتصادي في بعض البلدان ووضع حد للانتكاس وللركود المستمر في البلدان الصناعية والقضاء على انخفاض الانتاج ومستوى المعيشة في البلدان التي يمر اقتصادها بفترة انتقالية وإيجاد حل أيضا للآثار المترتبة على الجفاف والمجاعة التي يعاني منها الملايين في العالم بأسره وتنشيط النمو بقوة في افريقيا وإيجاد حل نهائي لمشكلة الدين الخطيرة التي تعاني منها البلدان النامية . ومن ثم فإن اللجنة الثانية يجب أن تتساءل عن كيفية تنظيم أعمالها بحيث تصبح المكان الذي تجري فيه مناقشة رفيعة المستوى بين الدول الأعضاء بحثا عن حلول لهذه المشاكل الخطيرة . ولا توجد أية محافل سياسية عالمية أكثر ملائمة لهذه المهمة من اللجنة الثانية .

٦ - وقال إن البلدان الصناعية الكبرى يجب أن تنسق سياساتها الاقتصادية بصورة أفضل لإعادة الثقة . إن الصعاب التي يعاني منها النظام النقدي الأوروبي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تبرهن بصورة جيدة على هذه الضرورة . ومن الواضح أن التنسيق السليم للسياسات الاقتصادية يفترض أن يتخذ كل شريك من الشركاء على عاتقه حصة منصفة من عبء التكيف . وهذه هي الحالة بالتأكيد في مجال معدلات الصرف وفيما يتعلق أيضا بالفائض التجاري المستمر لبعض البلدان التي يجب أن تساعد البلدان التي تعاني من عجز مستمر في ميزانها التجاري على استعادة توازنها . إن ضرورة تقاسم المسؤوليات لا تقتصر

(السيد جي تشاو زو)

على البلدان الصناعية وإنما تشمل أيضا العلاقة بين هذه البلدان والبلدان النامية . إن عددا من هذه البلدان الأخيرة قد اضطلع كما هو معروف بإصلاحات رئيسية لسياسته الاقتصادية في السنوات الأخيرة ، وكثيرا ما تحمل أعباء باهظة من حيث التكلفة البشرية على الأقل في المدى القصير . في حين لم تضطلع البلدان الصناعية بعد بأي نشاط مقابل في هذا الصدد . إن السياسات التي اتبعتها هذه البلدان لم تنجح في تنشيط النمو . إن غالبية هذه البلدان قد أكدت الى حد بعيد على السياسة النقدية لتشجيع تنشيط فعلي للنمو . إن القدرات الانتاجية غير مستخدمة استخداما كافيا في غالبية هذه البلدان في حين يتعين تحسين الهياكل الأساسية والطبيعية والموارد البشرية بها ؛ كما أن إعادة توجيه السياسة في مجال الميزانية بما يؤدي الى تنشيط الطلب والاستثمار يعد شرطا أساسيا لإنعاش النمو . إن برنامجا موثوقا به في الأجل المتوسط لتطهير الميزانيات مازال شرطا أساسيا لإعادة الثقة . إن زيادة الاستثمارات الممولة عن طريق زيادة مؤقتة في عجز الميزانية أو عن طريق إعادة جدولة النفقات من شأنه أن يؤدي الى زيادة الدخول والادخار ، وهو لا يتعارض بالضرورة مع هدف تطهير الميزانيات في الأجل المتوسط .

٧ - إن اختتام مفاوضات اوروغواي من شأنه أن يؤدي الى تحسين المناخ الدولي للاستثمار والنمو . ولكن هذه المفاوضات مازالت تواجه طريقا مسدودا بشأن مسألة الدعم الزراعي ومن ثم فإنها قد تأخرت عامين عن الجدول الزمني الذي كان مقررا لها . إن هذا الطريق المسدود يجعل القلق يخيم على مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف ويحبط أكثر أوجه النمو والاستثمار ترشيدا . إن تدخلا سياسيا على أعلى المستويات هو وحده الذي من شأنه أن يسمح بالتوفيق بين مواقف المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة .

٨ - وقال إن التقديم الشامل للموارد الى البلدان النامية قد تحسن لحسن الحظ . بيد أنه مازال أقل من احتياجاتها ، وقد تمثل مؤخرا بشكل خاص في تقديم رؤوس أموال من القطاع الخاص لأجل قصير . إن العديد من البلدان مازالت بحاجة الى معونة رسمية ملائمة بشروط تحررية . إن البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بحاجة الى موارد خارجية ضخمة . ولذلك فإن من الضروري العمل على التنفيذ الفوري للزيادة التاسعة لحصص صندوق النقد الدولي وإنجاز التغذية العاشرة لاحتياطي المؤسسة الإنمائية الدولية وزيادة رأسمال مصرف التنمية الآسيوي زيادة ملحوظة . إن المساعدة التساهلية الثنائية مازالت تضطلع بدور هام في تنمية أكثر البلدان فقرا ويجب بالتالي زيادتها لدعم الجهد الاستثماري وتنوع الاقتصاد .

٩ - ومضى قائلا إن نهاية الحرب الباردة قد حملت على الأمل في إجراء تخفيض هام وسريع في النفقات العسكرية . وقد بدأ هذا التخفيض بالفعل ويُتوقع زيادته . وان كان انخفاض النمو الاقتصادي

(السيد جي تشاو زو)

قد حمل بعض البلدان على حماية الوظائف في صناعاتها العسكرية الهامة . إن تحويل هذه الصناعات يشكل عبئا عندما يكون النمو بطيئا والوظائف قليلة . ولذلك فإن إنعاش النمو الاقتصادي يعد أساسيا إذا ما أريد بالفعل الحصول على ثمار السلم .

١٠ - إن الدول الأعضاء لايمكن ان تتنصل من الالتزام الواقع على عاتقها بتنفيذ الاتفاقات المبرمة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبخاصة التنفيذ الواقعي والفعلي لأحكام جدول أعمال القرن ٢١ . ويجب بالتالي الحصول على موارد إضافية هامة لإنجاز برامج التنمية الإيكولوجية الرشيدة وبخاصة في البلدان النامية إذا اردنا ألا تتبدد سريعا الدفعة التي تحققت نتيجة لمؤتمر ريو . إن القرارات التي ستتخذها الدول الأعضاء في الدورة الحالية فيما يتعلق بإنشاء لجنة جديدة معنية بالتنمية المستدامة سوف تحدد العمل المقبل للمنظمة في مجال البيئة والتنمية . وغني عن القول عندما نتطلع الى المستقبل أن التنمية يجب أن تكون اقتصادية واجتماعية وايكولوجية رشيدة ومستدامة . بيد أنه لا يمكن معالجة أي جانب من جوانب التنمية على حدة . ويجب أن يكون ماثلا في الأذهان أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم هام في مجال التنمية البيئية إلا إذا تم التوصل الى حل للمشاكل الرئيسية المتمثلة في تزايد السكان والركود الاقتصادي والحد من الفقر وتحسين العمالة واستغلال الموارد البشرية وايجاد طاقات وقدرات وطنية . إن هذه العلاقة تعد عاملا هاما في القرارات التي قد تتخذها الدول الأعضاء خلال الدورة الحالية فيما يتعلق بولاية وعمل اللجنة الجديدة المعنية بالتنمية المستدامة في اطار تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

١١ - ونظرا لخطورة الحالة الاقتصادية العالمية فإن من الضروري أن يعترف القادة السياسيون بضرورة تحديد نهج مشترك عاجل ووضع سياسات جماعية مع "قواعد محددة" مشتركة حتى يتسنى للاقتصاد العالمي النمو لصالح جميع الدول وجميع الشعوب عن طريق الاستثمار المنتج وزيادة المبادلات . وفي هذا الصدد فإن الأمم المتحدة بوسعها الاضطلاع بدور هام عن طريق النظر الجماعي والموضوعي في الاقتصاد العالمي وتحديد وتحليل الآثار المحتملة لمختلف إمكانيات العمل المتاحة للدول الأعضاء وعن طريق آلية مناسبة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تنشيطه وللجمعية العامة والتوصل الى قرارات بشأن الأهداف الرئيسية والمبادئ التوجيهية العامة الخاصة بالدول الأعضاء والهيئات الدولية للتمويل والتنمية والمنظمات الاقليمية . ويجب أن تشترك مؤسسات بريتن وودز والفات مع إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المشاورات التي سيجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية لتسهيل اتخاذ هذه القرارات . إن هذا التعاون الوثيق مع مؤسسات بريتن وودز سوف يتسم بمزيد من الأهمية في المستقبل . كما يجب تعزيز وتنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة حكومات الدول الأعضاء في تحديد الاتجاهات العامة لسياساتها الاقتصادية .

(السيد جي تشاو زو)

١٢ - ويتعين على الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة العمل بحيث يصبح عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع مجالا لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي واقعي وملموس بالنسبة لجميع البلدان النامية . ولهذا الغرض عمل الأمين العام على تجميع جميع الكيانات العاملة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك في ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن الادارة تضطلع بالولاية التي عهدت بها اليها الحكومات في جميع المجالات بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ودورها الهام في الاستثمار الخاص المباشر ونقل التكنولوجيا والتجارة وكذلك تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وبصفة عامة فقد أكد الأمين العام أنه ينبغي الربط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين البحث عن السلم والدبلوماسية الوقائية . ويلاحظ الآن في جميع أنحاء العالم زيادة مخيفة في عدد الأزمات بحيث يتعين تطبيق مفهوم أكثر منهجية للانذار المبكر بشأن أية أزمة اقتصادية أو اجتماعية لمعاونة الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن على اتخاذ القرارات المطلوبة . إن الادارة بوسعها تقديم مساهمة هامة في هذا الصدد عن طريق جمع وتحليل البيانات بالتعاون مع آخرين .

١٣ - وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية فإن من المهم أن يظل الدور الأساسي والموضوعي الذي تضطلع به الأمم المتحدة بوصفها مقدمة للمعونة التقنية المجانية للبلدان النامية لدعم برامجها الإنمائية الوطنية ماثلا في أذهان هذه العملية . إن أحد أهداف العقد هو تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية . ومن المهم التأكيد الى أبعد الحدود من هذا المنطلق على أهمية نمو مستمر ومتوقع للموارد .

١٤ - وقال إن الوقت قد حان لتتبين الدول الأعضاء الخطورة البالغة للحالة التي يعاني منها الجزء الأكبر من افريقيا سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي . ويجب التساؤل عن السبب الذي يجعل المجتمع الدولي يجد مثل هذه الصعوبة في الاعتراف بالآثار البالغة الاتساع للمأساة الرهيبة التي تعاني منها هذه القارة من جراء التفكك الاجتماعي والعنف وتدفقات اللاجئين والمجاعة والآلام البشرية التي لم يسبق لها مثيل . ولا يجب في الاقتصار على وضع برنامج عمل جديد بالنسبة لأفريقيا . إن جميع الدول الأعضاء يجب أن تلتزم تماما بمساعدة بلدان المنطقة مساعدة فورية مع إرساء القواعد اللازمة لنمو راسخ في الأجل الطويل . ويرجى أن تعمل الدول بمزيد من الجرأة على تشجيع الانتعاش والنمو في افريقيا . إن الادارة تجري حاليا مشاورات مع عدد من الحكومات بشأن مختلف المبادرات التي من شأنها أن تؤدي الى تعبئة الموارد على نطاق منظومة الأمم المتحدة والبرامج الثنائية للاضطلاع بعمل عاجل . ويجب الإشارة أيضا الى مختلف المبادرات الجديدة التي اضطلعت بها مؤسسات بريتن وودز .

١٥ - إن دور الأمم المتحدة في الشؤون السياسية والاقتصادية العالمية لم يكن في أي وقت من الأوقات أكثر حسما منه الآن . إن القرارات التي ستتخذها اللجنة والجمعية العامة ستحدد مدى إمكانية اضطلاع

(السيد جي تشاو زو)

المنظمة بالدور المتوقع منها في هذه المرحلة الانتقالية التي تسودها الأزمة والأمل والتي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث . إن الادارة على استعداد من جانبها لدعم جهود اللجنة الثانية بلا تحفظ .

١٦ - السيد زامان (باكستان) : تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ فقال إن الاقتصاد العالمي قد شهد خلال الحرب الباردة توسعا ضخما أفاد بخاصة البلدان المتقدمة النمو . وفضلا عن ذلك فإن الانتكاس الحالي والاحتمالات غير المؤكدة المتعلقة بنمو التجارة الدولية تضر بجهود الاستقرار وبالاصلاح الاقتصادي للبلدان النامية التي تأثرت أكثر من أي وقت مضى بالاضطرابات الاقتصادية الدولية من جراء إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد . وازاء هذه الحالة فإن جهود التكيف يجب أن تتسم بطابع أكثر عالمية . إن برامج التكيف الحازمة التي أخضعت لها البلدان النامية ينبغي أن تستكمل عن طريق تغيرات هيكلية على المستوى الدولي . إن البلدان الصناعية يجب أن تعمل جاهدة على إلغاء القيود الهيكلية الجامدة والحد من معدلات الفائدة في الأجل الطويل عن طريق اتخاذ تدابير لاستقرار الميزانيات وتنسيق السياسات الاقتصادية بغية تشجيع النمو الدولي وإلا باءت جميع جهود البلدان النامية بالفشل . إن الأزمة الأخيرة التي تعرضت لها الأسواق المالية والنقدية في أوروبا تبرهن على الأهمية الرئيسية لتنسيق السياسات على المستوى العالمي . إن انضباطا متزايدا في مجال الميزانية من قبل البعض يجب أن تعوضه سياسة توسعية من قبل البلدان التي لديها فائض كما أن أي برنامج منسق للإنعاش يجب أن يتضمن زيادة في الموارد المقدمة للبلدان النامية . ومن هذا المنطلق ، فإن مجموعة الـ ٧٧ تقترح أن تعقد اللجنة في اطار أعمالها اجتماعا لممثلي المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان السبعة الصناعية الرئيسية بغية تحديد مدى الأزمة المالية الأخيرة والتدابير المتخذة للقضاء على آثارها الضارة بالنسبة للاقتصاد العالمي . وبالإمكان أن يستخدم هذا الاجتماع كإطار لتبادل وجهات النظر حول المشاكل المعاصرة .

١٧ - إن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تبرهن على الارادة السياسية حتى تحرز مفاوضات أوروغواي نتيجة سريعة ومنصفة . إن الجهود ما زالت مستمرة لحث البلدان النامية على الخضوع لقواعد اقتصاد السوق ولكن عند التصدير تواجه منتجاتها حواجز تعريفية وتجارية من قبل أولئك الذين يفرضون عليهم هذا النمط الاقتصادي . ولذلك فإن هذه البلدان تصر على أن يتم احترام مبادئ اقتصاد السوق فيما يتعلق بالمبادلات الدولية . إن الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو أمر لا غنى عنه لاتساع نطاق التجارة الدولية وهي المحرك الأساسي للنمو والتنمية . ومن المهم فضلا عن ذلك اتخاذ تدابير عاجلة وفقا للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية في ضوء الانخفاض العام لأسعار المنتجات الأولية الذي شهده عام ١٩٩١ ومساعدة البلدان النامية المالكة لهذه المنتجات على تنويع اقتصادها .

(السيد زامان ، باكستان)

١٨ - وعلى الرغم من الأزمة المالية الأخيرة فإن مجلس التجارة والتنمية يرى أنه لا يوجد في الوقت الحالي عجز فيما يتعلق بودائع الادخار . إن البلدان النامية ترجو أن يتم الاتفاق على المستوى الدولي لزيادة التدفقات المالية المخصصة للتنمية بها . إن حملة دولية مماثلة لتلك التي نظمت لصالح الاتحاد السوفياتي السابق ينبغي أن تبدأ في الوقت الراهن لصالح البلدان النامية . إن الأمر يتعلق ببلوغ هدف ٠,٧ في المائة المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة المعونة المقدمة في شكل منح وبخاصة للبرامج الاجتماعية وتخفيض عبء الدين وبخاصة في حالة البلدان التي احترمت بدقة التزاماتها متحملة تضحيات ضخمة على حساب سكانها والعمل على تخصيص جزء أكبر من الاستثمار العالمي للبلدان النامية .

١٩ - وفيما يتعلق باصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإن مجموعة الـ ٧٧ ترى أن مبدأ التعاون الدولي في مجال التنمية يجب أن يدرس بصورة شاملة على مستوى الاقتصاد الكلي وألا يخضع لدراسات مجزأة .

٢٠ - وبصدد متابعة قرارات مؤتمر ريو فإن من الضروري أن تحترم البلدان المتقدمة النمو الالتزامات المالية التي اتخذت وتوضح عند النظر في الآليات التي سوف تستحدث لمتابعة قرارات هذا المؤتمر الجدول الزمني للاستثمارات التي سوف تضطلع بها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . ويجدر التأكيد في هذا الصدد على أن مفهوم التنمية المستدامة يستند الى مبدأ الانصاف لا فيما بين الأجيال وإنما أيضا فيما بين الأمم .

٢١ - وفيما يتعلق بعملية النظر كل ثلاث سنوات في مجموع اتجاهات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية فإن البلدان النامية تذكر بأن الأمم المتحدة تضطلع بدور لا يستهان به اذ تضع كفاءتها التقنية تحت تصرف البلدان النامية التي تطلب اليها ذلك لمساعدتها على ادارة تنميتها . بيد أن من المهم أن تضطلع المنظمة فورا في اطار عمل شامل بالتغييرات الهيكلية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٤٤ وبخاصة في سياق إعادة التشكيل الحالية للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي . إن البلدان النامية ترجو اجراء مناقشة متعمقة بشأن الأنشطة التنفيذية للتوصل الى استخدام فعال للموارد وتطبيق منسق للبرامج وفقا للأولويات التي تعنى بها هذه البلدان .

٢٢ - السير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) : تكلم باسم الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية فأعرب عن ارتياحه لأن التعاون الدولي قد حل محل المواجهة كما يتضح ذلك من النتائج التي أحرزت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وفي الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

(السير ديفيد هاناي ، المملكة المتحدة)

٢٣ - وقال إن اقتصاد البلدان النامية قد أحرز فيما يبدو قدرا من الانتعاش خلال النصف الأول لعام ١٩٩٢ وأن هذا الاتجاه ينبغي وفقا للدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي ، أن يستمر في عام ١٩٩٣ . إن النتائج الطيبة التي أحرزت في هذا المجال ترجع جزئيا الى الاصلاحات الهيكلية والى سياسات الاقتصاد الكلي الحذرة . أما في البلدان المتقدمة النمو فإن احتمالات المستقبل ما زالت على العكس من ذلك غير مؤكدة وهو ما يحمل على الشعور بالقلق وبخاصة ازاء التقلبات التي سجلت مؤخرا في الأسواق النقدية والـــتي تشـــير الى أنه يتعين توثيق روابط التعاون بغية التوصل الى تحقيق نمو ر وغير تضخمي في آن واحد .

٢٤ - إن الجميع يتفقون اليوم على ضرورة إيجاد نظم ديمقراطية متعددة الأطراف تحترم حقوق الإنسان وتشجع المشاريع الخاصة . إن التنمية البشرية وتخيف وطـــأة الفقر يعدان ، في هذا الصدد ، هدفين أساسيين . وتحقيقهما يفترض ادارة جيدة للأموال العامة وهذا من شأنه أن يسمح للبلدان النامية باستحداث الآليات اللازمة للتعاون الدولي وتلقي المعونة التي تحتاجها . ولكن يجب أيضا أن يكون الوضع الاقتصادي سواء على الصعيد الوطني أو الدولي وضعا مواتيا وأن يواكب تحرر المبادلات المتعددة الأطراف تخفيض في عبء الدين .

٢٥ - وقال إنه ما زال هناك على الرغم من أوجه التقدم المشجعة التي أحرزت العديد من المشكلات مثل الفقر والايدز والنمو الديموغرافي البالغ ونقص خدمات التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية وتدهور البيئة والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية وكلها تفرض تحديا مستمرا بالنسبة للأمم المتحدة . ويجب الآن كما أشار الأمين العام في تقريره الممتاز عن أعمال المنظمة العمل على ملاءمة الهياكل بحيث يصبح في وسعها التصدي لهذا التحدي .

٢٦ - ومضى قائلا إن البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الثانية تتضمن ثلاثة ترى الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية أنها تستحق اهتماما خاصا وهي متابعة قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والعلاقـــات بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح جهاز الأمم المتحدة الانمائي .

٢٧ - وفيما يتعلق بالبيئة والتنمية يجب أن يتم في أسرع وقت ممكن تحديد اختصاصات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة . إن هذه اللجنة يجب كيما تصبح ذات فاعلية حقيقية أن تحصل على خدمات الدعم المؤهلة ذات الكفاءة في داخل الأمانة العامة والتي ستكفل التنسيق فيما بين المؤسسات . وينبغي أيضا أن تبرهن على روح تجديدية وتكفل المشاركة التامة للمنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية مثل

(السير ديفيد هاناي ، المملكة المتحدة)

المجموعة الأوروبية . وينبغي أيضا في النهاية تفادى الدخول في مناقشات عقيمة ومتكررة كما تعاني من ذلك العديد من الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد يكون على أية حال من المفيد في هذا الصدد أن تعتمد كما فعل المجلس نهجا يقوم على أساس تقسيم المناقشات .

٢٨ - إن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية تشيد باعتماد المبادئ المتعلقة بموارد الغابات في أثناء مؤتمر قمة الأرض وقد وضعت بالفعل خطط من أجل تنفيذ هذه المبادئ . وهي ترى أن من المهم الى أبعد الحدود ابرام اتفاقية بشأن مكافحة التصحر من الآن وحتى شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤ على أكثر تقدير كما ترى أن المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة يجب أن تستند الى البرامج المنصوص عليها في اطار جدول أعمال القرن ٢١ والأعمال التي اضطلعت بها هيئات المنظومة منذ انعقاد مؤتمر نيروبي لعام ١٩٧٧ . ويتعين على الجمعية العامة أن تحدد اطار المفاوضات التي سوف تجري وفقا للخطة التي تم تنفيذها بشأن الاتفاقية المعنية بالتغيرات المناخية .

٢٩ - وقال إن القرارات والمبادئ التي اعتمدت في مؤتمر ريو لن تترتب عليها أية آثار إلا اذا اضطلعت البلدان بالالتزامات المالية التي أقرتها في أثناء هذا المؤتمر . إن المجموعة الأوروبية قد خصصت بالفعل ثلاثة مليارات من الوحدة النقدية الأوروبية لتمويل المشاريع التي تندرج في قطاعات رئيسية من جدول أعمال القرن ٢١ وتتعلق بخاصة بتخفيف الفقر ونقل التكنولوجيا وايجاد القدرات المؤسسية . وسوف تستعين لتنفيذ هذه الأنشطة بالكفاءات والخبرات الموجودة لدى المنظمات غير الحكومية ذات الصلة .

٣٠ - وقال إن المجموعة الأوروبية قد التزمت أيضا بالمساهمة في صندوق البيئة العالمي الذي ينبغي فور تشكيله أن يستخدم لتمويل جميع الأنشطة ذات الصلة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة التي أبرمت أو التي سيتم ابرامها . والمجموعة الأوروبية تعترف أيضا بضرورة تمويل المؤسسة الانمائية الدولية بطريقة مناسبة ؛ وهي تواصل النظر في امكانية زيادة الأموال المكرسة لحماية البيئة .

٣١ - إن التغيرات التي شهدها المسرح الدولي في السنوات الأخيرة تسمح للمنظمة بالاضطلاع بالكامل بالدور المنوط بها بموجب الميثاق . ومن المهم بالتالي زيادة فاعلية الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ولذلك فإنه يجب أن يتم بطريقة أكثر دقة تحديد اختصاصات كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومواصلة الاصطلاحات التي بدأت تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ . ويجب أيضا إعادة النظر بشكل جذري في جدول أعمال المجلس وهو ما لم ينص عليه هذا القرار . والواقع أن من الضروري تفادي أي ازدواجية والعمل على أن ترتكز أعمال المجلس أساسا على تنسيق وتوجيه

(السير ديفيد هاناي ، المملكة المتحدة)

السياسات المتعلقة بمسائل التنمية . إن المجلس يجب أن يواصل الاضطلاع ببعض المهام التي عهد بها اليه بموجب الميثاق وإن كان من غير الضروري أن يجري لذلك مناقشات لا نهاية لها .

٣٢ - ويجدر أيضا إلقاء نظرة جديدة على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تطورت على مر السنين بطريقة مجزأة وأصبحت لا تلبي دائما احتياجات البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نموا . ويتعين بالتالي أن تعمل مختلف أجهزة المنظومة بطريقة أكثر فعالية وأن تولي الدول الأعضاء مزيدا من الاهتمام الى عمل هذه الأجهزة . ان الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية على يقين بضرورة القيام بعدد من الإصلاحات حتى يتسنى للمنظومة بعد البرهنة على فعاليتها تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة الانمائية . ان هذه الإصلاحات يجب أن تسمح أساسا بتحسين تنفيذ البرامج بغية تشجيع التنمية البشرية ومكافحة الفقر . ولا يسع المجموعة فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة سوى الإشادة بالتوافق المتزايد بين أجهزة المنظومة والأجهزة التي نجمت عن اتفاقات بريتن وودز . ويجب ، واقعيا ، على مستوى الخدمات المركزية الاتفاق حول نظام واحد للأولويات بالنسبة للمنظومة بأسرها . ويجب على الصعيد الميداني ، ان يتم بالنسبة لكل بلد معني استحداث استراتيجية مشتركة ترتكز على تعزيز القدرات بما يؤدي الى تشجيع التنفيذ الوطني للمشاريع والبرامج .

٣٣ - وقال إن المنظمة يتعين عليها التصدي للعديد من التحديات خلال السنوات القادمة . وسوف تسمح لها الإصلاحات المؤسسية التي أنجزت والتي سوف يضطلع بها من انجاز مهمتها بصورة أفضل ولكن بشرط أن تواكبها تدابير واقعية لصالح مكافحة الفقر وتدهور البيئة .

٣٤ - السيد الهواري (الجزائر) : قال إن التبدلات الرئيسية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في العلاقات السياسية الدولية لم تسفر ، على نحو ما كان مأمولا ، عن تغييرات سياسية تماثل ما حصل في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فبينما تواصل البلدان المتقدمة النمو تحقيق نمط متزايد من النمو الاقتصادي مرتفع بصورة منتظمة ، فإن البلدان النامية تعاني اليوم أطول فترة من الكساد بل الانكماش الاقتصادي على الوجه الذي لم تشهده أبدا منذ حصولها على الاستقلال السياسي . وهذا يهدد بحلول شكل جديد من المواجهات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بديلا عما حدث بالأمس من تناقضات بين بلدان الشرق والغرب ، وهذه المواجهات سوف تؤدي الى تهديد السلم بصورة خطيرة . إن العبء الجسيم للدين الخارجي وصعوبات الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو وارتفاع أسعار الفائدة وتدهور معدلات التبادل وانخفاض تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات هي عوامل ما فتئت تعرقل كل جهد يبذل في مجال التنمية . ويضاف الى ذلك الخطر الحقيقي بالفعل المتمثل في عدم اكتراث المجتمع الدولي بما يجري في بلدان الجنوب لحساب بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وذلك على الرغم من الضمانات التي قدمت من هذا

(السيد الهواري ، الجزائر)

الشأن في الدورة الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩١ . وفي ظل هذا السياق غير المواتي . فإن قيام عدد من البلدان النامية بإدخال إصلاحات اقتصادية جريئة وتنفيذ برامج شديدة القسوة للتكيف الهيكلي تكلف غالبا تضحيات اجتماعية عالية جدا تهدد الاستقرار الداخلي لهذه البلدان ، لن يكون لهما أي نصيب جاد من النجاح دون إجراء تنقية سريعة للمناخ الاقتصادي الدولي وإنعاش التعاون الدولي . إن هذا الوضع هو الذي ينطبق على افريقيا بوجه خاص ، حيث تبدو الحالة مثيرة لبالغ القلق رغم الجهود التي تضطلع بها افريقيا . فمبادرات إنعاش النمو الاقتصادي في القارة الافريقية لم تسفر حتى الآن عن نتائج ملموسة في الواقع ، وذلك يعود ، بصفة رئيسية ، الى عدم التقيد بالتعهدات التي تم الاتفاق عليها من جانب المجتمع الدولي بمحض اختياره .

٣٥ - وهنا تبدو الاجراءات التابعة أمرا لا مناص منه : اتخاذ التدابير التي لا غني عنها لوضع حد سريع للركود الطويل الذي يعاني منه العالم الصناعي ، وتشجيع قيام نظام تجاري دولي مفتوح وواضح ومنظم وغير تمييزي ، وذلك عن طريق اختتام مفاوضات أوروغواي ، ووضع تصور لترتيبات محددة تهدف الى إعادة تحديد أسعار السلع الأساسية وايجاد حلول دائمة لمشكلة الدين الخارجي . ومع ذلك فإن أي إجراء وأية استراتيجية إنمائية دولية ستكون عقيمة وخادعة إذا لم تستند الى قاعدة مالية صلبة ومستقرة تتفق مع الأهداف المقرر بلوغها . وفي هذا السياق يؤيد الوفد الجزائري الدعوة الى عقد مؤتمر دولي يتناول تمويل التنمية .

٣٦ - وقد أوضح مؤتمر ريو بشكل واسع أن حماية البيئة والحفاظ عليها يتحققان قبل كل شيء بواسطة الارتقاء بالتنمية والنمو المستدامين . وينبغي لهذا الغرض أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بالوفاء بالتزاماتها المتفق عليها ومسؤولياتها التاريخية عبر تعبئة موارد اضافية كبيرة وبتيسير نقل التكنولوجيات المرشدة ايكولوجيا بشروط تفضيلية وليست تجارية . وينبغي الانتهاء من تكوين اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة لتطبيق إعلان ريو وبرنامج عمل القرن ٢١ . ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن التدابير التي تقررت والصكوك القانونية التي اعتمدت في ريو لن تكون كاملة ما لم توضع بسرعة اتفاقية تتعلق بمكافحة التصحر ، ولا سيما في افريقيا .

٣٧ - إن عملية إعادة التشكيل الجارية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي تتسم بأهمية بالغة . ويحدد قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ المبادئ والتوجيهات التي ينبغي أن تحكم إعادة التشكيل هذه ، وهو ما يتعين على جميع الدول الإسهام فيه . وينبغي جعل الأمم المتحدة أكثر فاعلية وأكثر ديمقراطية وأقدر في النهاية على الاضطلاع بدورها بشكل فعال لصالح تنمية اقتصادية واجتماعية متقاسمة على نحو منصف

(السيد هواري، الجزائر)

وإن إعادة تشكيل الأمانة العامة والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وإنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق ازدهار الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية أمور تعمل بطبيعتها على إيلاء المزيد من الموثوقية والفاعلية للعمل المضطلع به على الصعيد المتعدد الأطراف وتيسير عملية نشوء إرادة جماعية .

٣٨ - ولا ينبغي في غضون ذلك أن تحجب هذه الجهود التعميق الضروري للتعاون بين بلدان الجنوب . فعلى هذه البلدان الاستفادة من تكاملها ، وأن تقوم بتعبئة امكاناتها ونسج علاقات قائمة على المنافع المتبادلة والتضامن ، مثلا في إطار التكامل الاقتصادي على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي . وقال إن الجزائر تتحرك بهذه الروح مؤمنة بعملية بناء مغرب عربي يستفيد من أبعاده واتساقه وموارده من أجل التصدي للتحديات الكثيرة التي تواجهها مختلف البلدان ، ولا سيما البلدان النامية . وتسعى الجزائر الى تيسير قيام مناخ من التعاون وتعزيزه على صعيد افريقيا في إطار معاهدة الاتحاد الاقتصادي الافريقي التي وقعت في أبوجا في حزيران/يونيه ١٩٩١ . بيد أن هذه الجهود التكاملية دون الاقليمية والاقليمية لن تفعل أكثر من استكمال العلاقات الاقتصادية الدولية ، وينبغي أن يدعمها تعهد قاطع من جانب المجتمع الدولي بأسره .

٣٩ - وقد شرعت الجزائر بالاضطلاع ببرنامج إصلاحات اقتصادية واسع النطاق يعتبر من الضرورات رغم ما يكتنفه من صعوبات ، وهو أكثر من مجرد عملية تكيف مع الظروف . وقد اعتمدت عدة صكوك تشريعية خلاقة تفتح آفاق واعدة في مجال ترويج الصادرات ، والتنافسية والاستثمار الخاص وتحرير الأسعار وعمليات الصرف . ورغم وجود مناخ اقتصادي دولي غير موات ، فإن الجزائر تسعى الى تعميق هذه التجربة وانجازها وهي تعتمد في هذا الصدد على تعاون شركائها .

٤٠ - السيد سرساله دي سيريسانو (الأرجنتين) : قال متحدثا باسم مجموعة ريو أنه في مواجهة الطابع العالمي للأسواق والتنافس الشديد السائد فيها حاليا ، فإن مفهوم الترابط يكتسب معناه الكامل ، ويصبح التعاون الدولي أمرا لا مناص منه من أجل النمو الاقتصادي والتنمية والقضاء على العوامل الخارجية التي تعرقل النمو بصورة عامة ونمو البلدان النامية بوجه خاص ، إن الإدراك الجديد لهذه الظاهرة قد أدى الى اعتماد عدد معين من الصكوك من ضمنها الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة ، وتعهدات قرطاجة التي أبرمت في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والاتفاقات الموقعة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

(السيد سرساله دي سيريسانو ، الأرجنتين)

٤١ - إن مشاكل التنمية لا يمكن النظر اليها إلا من خلال زاوية عالمية ومن ناحية هيكلية . وبالنسبة لمجموعة ريو ، فإن الأمم المتحدة ، واللجنة الثانية من باب أولى هي التي تشكل المحفل اللائق لتناول هذه القضايا . ولا ينبغي القيام بمهام المنظمة في موضوع صون السلم على حساب محاربة الفقر ومن أجل الازدهار الاقتصادي وتعزيز التعاون الدولي المتعدد الأطراف . إن الدبلوماسية الوقائية الحقيقية هي التي تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية أساسية . وعلى هذا ينبغي إيلاء القضايا المتصلة بالتنمية نفس الأولوية المعطاة للأمن الدولي . وينبغي أيضا الاستفادة على نحو تام من الوسائل التي تمتلكها المنظمة في موضوع التنسيق ومن قدراتها على الصعيد المتعدد القطاعات . وينبغي أيضا تعزيز سياسة متسقة يضطلع بمقتضاها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالدور المركزي المنوط به بمقتضى الميثاق . وينبغي في نهاية المطاف مساندة هذه السياسة عن طريق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة .

٤٢ - إن تنسيق السياسات في مجال الاقتصاد الكلي وإنعاش الاقتصاد يمثلان بالنسبة لبلدان مجموعة ريو أهمية رئيسية . وبينما تعمد البلدان النامية ، بجهود هائلة ومعاناة كبيرة ، الى القيام بتحرير اقتصاداتها وإعادة تشكيلها ، فإن البلدان الصناعية واصلت مسارها الوظيفي في ظل حالات عجز ميزانوية هائلة ، وتقديم الإعانات لقطاعات لا أداء لها ، واقامة الحواجز التعريفية وغيرها التي تلحق الأضرار بصادرات البلدان النامية . إن هذه الحالات اللاتناسقية تعرض للمخاطر بقاء الجهود التي تبذلها البلدان النامية وتهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي . إن الازدهار الاقتصادي والتنمية يتطلبان ليس فقط اتباع سياسات وطنية مناسبة ، بل كذلك وجود أوضاع اقتصادية ملائمة على الصعيد الدولي ، وهو ما لا نراه متحققا اليوم رغم ما يقوله البعض من عبارات التفاؤل .

٤٣ - وفيما يتعلق بالتجارة الدولية ، فإنه بينما تواصل بلدان مجموعة ريو تطبيق مبادئ انفتاح الأسواق وتحرير التبادلات ، فإن البلدان المتقدمة النمو لم تفلح في التوصل الى تفاهم إلا على إصدار إعلانات نوايا . إن اتخاذ تدابير محددة أمر لا مناص منه اليوم أكثر منه في أي وقت مضى . ففي مواجهة الحمائية وآثارها الضارة ، توجه مجموعة ريو نداء الى البلدان الصناعية أن تبرهن على إرادتها السياسية وتختتم بنجاح مفاوضات أوروغواي المتعددة الأطراف . فالانتهاء من هذه المفاوضات الذي سيتيح آفاقا جديدة للتجارة العالمية سيساعد جميع البلدان على القيام بعملية إعادة توزيع الموارد والى الازدهار الاقتصادي العالمي .

٤٤ - وقد أتاحت قمة الأرض المجال لإدراك أن حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية لا يتعارضان مع التنمية الاقتصادية بل بالأحرى يتكاملان معها . ومع ذلك ينبغي إمعان النظر مجددا في سبل التعاون الدولي إذا كنا لا نود أن تكون مراعاة البيئة العالمية على حساب العدل الاقتصادي والاجتماعي . إننا على

(السيد سرساله دي سيريسانو ، الأرجنتين)

الصعيد الفوري ، ومتابعة للارتباطات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، لا بد من تشكيل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي ستشرف على تنفيذ البرامج والأنشطة المنصوص عليها في إطار برنامج عمل القرن ٢١ .

٤٥ - إن مجموعة الـ ٧٧ تقف وراء جهود تنشيط الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي ، وهو التنشيط الذي ينبغي متابعته اليوم عن طريق تحديد الاختصاصات الموكولة الى الجمعية العاشرة والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وحيث قد نص على ترشيد جدول أعمال المجلس في القرار ٤٥/٢٦٤ فإن مجموعة الـ ٧٧ سوف تتقدم باقتراحات في هذا الشأن . ويتعين في هذا المجال الاسترشاد بقرارات الجمعية العامة وبالحرص على قيام المجلس بترشيد أعماله حتى يتمكن من الوفاء على وجه تام بالمهمة المناطة به مقتضى الميثاق .

٤٦ - وبالمثل ، فإن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، تطبيقا للقرار ٤٤/٢١١ ، ينبغي أن يتم بطريقة متسقة وأن يدمج بعملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . ولذا يتعين تناول المفاوضات المتعلقة بهاتين النقطتين بعناية ووضوح .

٤٧ - السيد ماكينون (نيوزيلندا) : أشار إلى أن الاحتمالات الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرتبطة بمسألة مفاوضات أوروغواي وإلى أن أية تسوية تتوقف بصفة أساسية على قدرة القوتين الاقتصاديتين الرئيسيتين ، وهما الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية ، على التوصل إلى اتفاق . وقال إن الخيار واضح : فإما الإبقاء على نظام القواعد التجارية الدولية الذي وضع بمشقة خلال السنوات الخمسين الماضية والقضاء التدريجي على الممارسات التقييدية والاعانات المقدمة للصادرات ، أو عدم القيام بأي جهد ورؤية الخلافات وهي تتكاثر وتعمل على تقويض أسس النظام ذاتها وتخلق بذلك جوا من عدم الثقة يمكن أن يوجد مجددا الاستقطاب في السياسة العالمية .

٤٨ - إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سلم بأن المشاكل المتعلقة بهذين الميدانين لا يمكن تسويتها إلا في اطار منظور عالمي . فجدول أعمال القرن ٢١ يغطي محليا جميع جوانب البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة . وتحدد الفصول المؤسسية اطارا يستهدف إعادة توجيه أنشطة المؤسسات الدولية ، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

(السيد ماكينون ، نيوزيلندا)

٤٩ - وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية ، ينبغي أن تتخذ الجمعية العامة في دورتها الحالية قرارا بشأن هيكل ومهمة لجنة التنمية المستدامة ؛ فهذه الهيئة ينبغي أن تكون مؤسسة ديناميكية تتيح للحكومات أن تعتمد ، عن طريق منظومة الأمم المتحدة ، نهجا متكاملا للأنشطة المرتبطة بالتنمية وبالبيئة ، وسيكون لهذه اللجنة دور رئيسي تضطلع به في تعزيز عمليات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ويجب أن تكون ذات طابع تمثيلي واسع لكي تستطيع الوفاء بولايتها على نحو تام .

٥٠ - ويتضمن الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ الإطار العام للعمل . وهو يحدد مسؤوليات كل من مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة ويتضمن وصفا للاصلاحات المطلوب الاضطلاع بها .

٥١ - أما فيما يتعلق بالقضايا القطاعية فقال إن على الجمعية العامة أن تضع اطارا لصياغة اتفاقية تهدف إلى مكافحة التصحر . فهذه البلية ، وإن كانت لا تمس جميع البلدان بصورة مباشرة ، يجب القضاء عليها إذا أريد تحقيق تنمية مستدامة على نطاق عالمي . وبالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ ، فإن الموضوع المتصل بالمياه العذبة يشكل شاغلا رئيسيا في هذا السياق العام .

٥٢ - ومنذ عام ١٩٨٩ ، أحرز تقدم هام في مجال وضع حد للممارسات المدمرة الناجمة عن اللجوء إلى الصيد البحري للأسماك عن طريق الشباك العائمة الكبيرة . وينبغي أن تطبق قرارات الجمعية العامة المتخذة بصدد هذا الموضوع تطبيقا كاملا . وعلاوة على ذلك ، فإن استغلال موارد أعالي البحار استغلالا زائدا من الممكن أن يؤدي إلى آثار مدمرة على موارد المناطق الاقتصادية الخالصة ، التي هي ذات أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية للدول الساحلية والجزرية . وعلى هذا ينبغي الترحيب بقرار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعقد مؤتمر لدراسة هذه المشكلة .

٥٣ - وأعرب عن ترحيب نيوزيلندا بتسليم جدول أعمال القرن ٢١ بأن الدول النامية الجزرية تعاني مشاكل محددة . وقال إن المؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة لهذه البلدان سيتيح تحديد الاستراتيجيات التي تمكن هذه البلدان من النمو على أساس مستدام .

٥٤ - إن المكسبين الرئيسيين اللذين حققهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية هما اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغيير المناخ والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، وهما الصكان اللذان وقعت عليهما نيوزيلندا في ريو دي جانيرو . ويقدم هذان الاتفاقان أساس عمل جيدا ، وينبغي للجمعية العامة أن تحدد في الدورة الحالية الميادين التي يتعين أن تبذل في إطارها جهود ضرورية أخرى . وأضاف أن نيوزيلندا ستواصل من ناحية أخرى اشتراكها الفعال في المفاوضات الهادفة إلى تعزيز التدابير الدولية لمكافحة نضوب طبقة الأوزون .

(السيد ماكينون ، نيوزيلندا)

٥٥ - وقد وضع مؤتمر ريو قضيتي البيئة والتنمية في المرتبة الأولى من اهتمامات المجتمع الدولي . وينبغي الآن اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الإسهام في تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة في هذين الميدانين .

٥٦ - وينبغي أيضا أن تستعرض اللجنة الثانية موضوع اصلاح الآليات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ، الذي سيسهم في تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ . والمقصود هنا بصفة رئيسية اجراء توزيع سليم للمسؤوليات بين مختلف هيئات الأمم المتحدة وتعزيز فعالية المنظمة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولابد أيضا في هذا السياق من اجراء تحديد واضح للأهداف والقيام بدراسة عملية لأفضل سبل التوصل إلى تحقيقها .

٥٧ - وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية تواجه جميع البلدان عددا متزايدا من الطلبات المتصلة بمواردها ، ولاسيما في مجالات البيئة والاقتصاد والتنمية . ويتعين عليها دون انقطاع تمويل أنشطة جديدة بموارد تتناقص بصورة متزايدة . وينبغي أن تبادر منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة هذه البلدان في التصدي لهذه التحديات ومتابعة الأنشطة على الصعيد التنفيذي لصالح البلدان النامية بوجه خاص . ويتعين أن تبرهن الأمم المتحدة على أن بإمكانها أن تقدم المساعدة المستهدفة بتكلفة معقولة وأن تقوم بشكل أعم بمساندة مقاصد جميع أعضائها في قضايا السياسة والتنمية . إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تسهم في ذلك على نحو فعال رغم استمرار التحديات الجديدة في اختبار صمود الارادة الجماعية . وخلال الشهور الأخيرة مثلا ، كانت مسألة وضع شروط معينة لتقديم المساعدة محلا لمناقشات عديدة ؛ وهذا مجال ترى نيوزيلندا أنه ينبغي أن يتخذ في اطاره نهج مرن وتعاوني ، أي لابد من ترجمة مفهوم التنمية المنصفة والمستدامة إلى حقائق . ولابد في هذا الشأن من التذكير بأن أهم أدوات الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي هي حيادها ونزاهتها وحرصها على التفرد الثقافي .

٥٨ - إن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات والمضطلع به الآن يتيح معرفة هل احتفظت السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدت قبل ثلاث سنوات بصلاحيتها وهل يستفيد منها أفقر السكان في البلدان النامية . كما أن الاستعراض يفسح المجال لدمج توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة .

٥٩ - إن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات الذي أجري مؤخرا قد وفر اطارا متماسكا للجهود التي تبذل في المستقبل في موضوع الاصلاحات . وإن قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ قد صمد أمام الأحداث وحافظ على صلاحيته . بيد أن استعراض السنة الحالية ينبغي أن يحدد التدابير الجديدة التي تؤدي إلى تحسين فعالية الجهاز التنفيذي .

(السيد ماكينون ، نيوزيلندا)

٦٠ - ويتعين أن ترتكز عملية الاستعراض على البرمجة وعلى استخدام القدرات الوطنية وتحقيق اللامركزية وتعزيز نظام المنسقين المقيمين . وينبغي بوجه خاص أن تعتمد الأمم المتحدة ، على الصعيد التنفيذي ، وسائل للإدارة حازمة وسليمة من شأنها أن تقدم قدرا أكبر من الوضوح وأن تتضمن أحكاما أشد في موضوع التزامات الامتثال . ومن الممكن تحسين ادارة الأنشطة التنفيذية بصورة كبيرة في حالة اضطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمهام مجلس للتنمية الدولية . إن نيوزيلندا تضع مع ذلك تحفظات بالنسبة لمسألة هل بوسع أجهزة مضيقة أن تحسن فعالية الادارة . إن التنـــوع المتزايـــد للمصالح ينبغي أن يكون ممثلا داخل هيئات الإدارة حتى يتسنى لها تحقيق غاياتها .

٦١ - وينبغي أن تعتمد اللجنة الثانية نهجا متناسقا على مستوى المنظومة فيما يتعلق بمسألتي البيئة والتنمية على الصعيدين الدولي والوطني . إن وضع تدابير لتطبيق جدول أعمال القرن ٢١ يتطلب أن يتحلى الجميع بالتبصر والتعاون والنظرة الثاقبة .

٦٢ - السيد بيبيلسونغرام (تايلند) : قال إن الحقائق المتصلة بالاقتصاد والتنمية تتطلب نهجا جديدا للتعاون الدولي متفتحا وقائما على تصميم حقيقي على إيجاد مشاركة عالمية . وينبغي رفض السياسات الاقتصادية التي يرتكز محورها على تحقيق المصالح القصيرة النظر ، لأن مثل هذه السياسات ليس بإمكانها ضمان النمو المستدام للأجيال القادمة ولا الإسهام في تحقيق السلم والأمن والرخاء . ولذا يتعين أن تعيد البلدان النظر في مفهومها عن التنمية وأن تعمد إلى تعديل سياساتها الوطنية بغية التوصل إلى تنمية عالمية مستدامة وإقامة نظام تجاري عالمي حر ومنصف وتعزيز التعاون الاقليمي وزيادة فعالية الأمم المتحدة .

٦٣ - إن هذا المفهوم الجديد للتعاون العالمي يستلزم أيضا أن توضع في الاعتبار الركائز المنطقية الجديدة القائمة على الصيغ الأربع لعـــدم تجزؤ السلم والرفاهية ، والأمن السياسي والاقتصادي ، والديمقراطية والتنمية ، وكذلك حماية البيئة والتنمية المستدامة . ومن العوامل المشجعة ما نلاحظه في هذا الشأن من توافق في الآراء توصل إليه المشتركون في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في كرتاخينا وفي مؤتمر ريو دي جانيرو .

٦٤ - إن تايلند ، إعرابا منها عن تمسكها بجدول أعمال القرن ٢١ ، قد اتخذت فعلا عددا معينا من التدابير العملية في الميادين القانوني والاداري ، وبخاصة لتحويل مبادئ الحراجة وإعلان ريو والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى حقيقة . وينبغي تعزيز التعاون المتعدد الأطراف على الصعيد الدولي بغية الوصول إلى تنمية مستدامة ، وهذا ميدان تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور ذي صدارة . إن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يتطلب تنسيق برامج عمل شتى أجهزة الأمم المتحدة في ميدان التنمية . وينبغي

(السيد بيبيلسونغرام ، تايلند)

في الواقع وضع حد للنهج القطاعي المتبع حتى هذه اللحظة والقيام بما يلزم لجعل أنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية تتم في اطار عالمي ومتعدد التخصصات .

٦٥ - وبغية تعزيز الآلية المؤسسية للأمم المتحدة في هذا الميدان ، فإن وفد تايلند يساند موضوع انشاء لجنة للتنمية المستديمة تكون جهاز تنسيق ومراقبة لتطبيق جدول أعمال القرن ٢١ . فالتنمية المستدامة لن تصبح حقيقة إلا في حالة قيام أوضاع اقتصادية دولية مواتية . فلا مناص إذن من قيام جميع البلدان بوضع قواعد مستنيضة وواضحة وفعالة تكون ناظمة للتجارة الدولية . وفي هذا السياق فإن الانتهاء من مفاوضات أوروغواي سيساعد على قيام علاقات تجارية دولية صحيحة ومتوازنة وبناءة . وإن تايلند تولي اهتماما كبيرا لنجاح هذه المفاوضات وتحث الأطراف المعنية على أن تكثف من جهودها من أجل الوصول السريع إلى اتفاق . فمن شأن أية تسوية أن تيسر في الواقع وبصورة كبيرة تدابير البلدان النامية الرامية إلى تحرير اقتصاداتها ، ومن المأمول في هذا السياق أن تصاغ قواعد ومبادئ تتيح قيام علاقات تجارية متعددة الأطراف أكثر إنصافا وبالتالي التخلي عن التدابير الحمائية الانفرادية فيما يتعلق بالخلافات التجارية .

٦٦ - وينبغي أيضا أن يشكل مبدأ تحرير التجارة أساسا لجميع السياسات في موضوع التعاون الاقليمي . وهذا النوع من التعاون هو عملية طويلة أسهمت فيها تايلند بصورة فعالة في منطقة جنوب شرقي آسيا وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ . ففي الهند الصينية ، على سبيل المثال ، أعطت تايلند أولوية لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والتقنية مع لاوس وفييت نام وكمبوديا في اطار مشاركة قائمة على المساواة . وتايلند على استعداد أيضا للانضمام إلى الجهود الهادفة إلى إقامة السلم والرفاهية في هذه المنطقة . وفي اطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، قررت تايلند وشركاؤها إنشاء منطقة للتجارة الحرة من شأنها أن تزيد من حجم سير التجارة والاستثمارات في المنطقة بأسرها . وهي تجتهد أيضا في تعزيز التعاون بين بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٦٧ - ومن الوسائل السليمة للارتقاء بالتعاون العالمي تعزيز المشاركة الإقليمية . وعلى هذا ينبغي تشجيع التعاون الأقاليمي بوصفه مرحلة صوب تعاون دولي متزايد ، وبذلك يحال دون قيام تكتلات اقتصادية وتجارية إقليمية ذات طابع حصري . ومن المأمول أن تبادر التجمعات الإقليمية الأخرى من جانبها هي أيضا إلى اعتماد نهج متفتح . وتود حكومة تايلند في هذا الشأن أن يصار إلى دراسة إقامة رابطة محتملة بين منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا واتفاق التجارة الحرة لمنطقة أمريكا الشمالية في اطار التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ . وتأمل الحكومة كذلك في دعم تعاونها مع منظمات اقليمية أخرى كالجماعة الأوروبية .

(السيد بيبيلسونغرام ، تايلند)

٦٨ - وعلى الصعيد المتعدد الأطراف ، ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في ميدان تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وفي موضوع التنمية . إن مبدأ عدم تجزؤ الأمن السياسي والاقتصادي هو مسألة بديهية ، ولذلك يتعين على المنظمة القيام بأنشطتها الإنمائية بنفس الإخلاص والهمة اللذين تتحلى بهما في الميدانين السياسي والأمني . ولذلك يؤيد وفد تايلند قراري الجمعية العامة ٤٥/٢٦٤ و ٤٦/٢٣٥ بشأن إنعاش الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك المبادرات التي اتخذتها حديثا في هذا الموضوع مجموعة الـ ٧٧ ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

٦٩ - ولا مناص من القول إن إعادة تشكيل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تسهم في تحقيق الأهداف النبيلة للميثاق ولاسيما "دفع الرقي الاجتماعي قدما ، ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح" .

٧٠ - السيد نبي (بوركينا فاصو) : اشار إلى التطور المتسارع للعلاقات الدولية ، وأكد أن ما كان يعطى من أولوية لتوازن الرعب وللصراعات الأيدولوجية لم يعد له ما يبرره ، وأن على جميع البلدان تحديد أولوية جديدة وهي : البحث عن التوازن في عملية التنمية ، سواء على الصعيد الداخلي والدولي ، القائم على تضامن جديد وروح تعاون جديدة - وبوجه خاص ، على الإرادة السياسية التي لا غنى عنها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .

٧١ - ومضى قائلا إنه إذا كانت نتائج الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لم تُولد الرضى الكامل لدى البلدان النامية ، فإن الروح التي كانت إلهاما لالتزام كارتاخينا ، ينبغي على الأقل أن تتيح لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في المستقبل ، الاضطلاع بولايته على نحو أفضل . وأعرب المتكلم عن أمله في أن تتخذ اللجان الدائمة الجديدة والأفرقة العاملة المنشأة تدابير سريعة لتعزيز التجارة بين الشمال والجنوب في إطار نظام عادل ينبغي أن يتيح للبلدان النامية الحصول على العملات اللازمة لإنعاش اقتصاداتها ، ومحاربة الفقر . إن بوركينا فاصو ، التي تلتزم بوجه خاص ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات ، توجه نداء حتى تتحول الوعود التي أُعطيت في كرتاخينا إلى أعمال .

٧٢ - واستطرد قائلا إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد استنهض الضمائر فيما يتعلق بضرورة المحافظة على هذا الكوكب ومراعاة بُعد "البيئة" في جميع المشاريع الإنمائية . وعلى الرغم من تباعد وجهات النظر فيما يتعلق بالأولويات وبالأساليب ، إلا أن النصوص المعتمدة في ريو تبعث على الأمل . وأعرب عن أمل بوركينا فاصو بوجه خاص في أن تباشر اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة العمل ، ولديها ما يلزم من دعم ووسائل لتنفيذ القرارات المتخذة في ريو على نحو فعال ومتكامل .

(السيد نبي ، بوركينا فاصو)

وأعرب عن ترحيبه أيضا بروح التضامن التي قبل بها المجتمع الدولي مبدأ إعداد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر ، لا سيما في افريقيا . ومضى قائلا إن هذا الصك ينبغي أن يحدد التزامات واضحة ودقيقة في الميدانين التقني والمالي .

٧٣ - وأضاف قائلا إن الحقيقة الثالثة التي اتسم بها عام ١٩٩٢ ، هي أن الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي انتهت بالتقاء الآراء حول ضرورة إنعاش الاقتصاد العالمي على وجه السرعة ، وحول الصلة بين التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وحول عدم كفاية المعونة المقدمة من أجل التنمية . كذلك تطرقت الدورة للمسألة الهامة المتعلقة بإعادة تشكيل المجلس . وفي مقابل ذلك ، لم تسفر المناقشة الرفيعة المستوى عن مقترحات واقعية . وأعرب عن أمل بوركينا فاصو في أن تنتهي هذه المناقشات في المستقبل بالتزامات بين الشمال والجنوب . وأعرب عن أمل بوركينا فاصو من ناحية أخرى في أن ترى تنسيقا أفضل للأنشطة الإنمائية ، بفضل إحكام الروابط بين المؤسسات المالية الدولية وهيئات الأمم المتحدة .

٧٤ - وفيما يتعلق بجدول الأعمال الجديد المتعلق بتنمية افريقيا ، والذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، بعد أن لاحظت إخفاق برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، أعرب عن أمل بوركينا فاصو أيضا في أن يُترجم جدول الأعمال هذا بسرعة إلى أعمال ملموسة ، بعد سنة مكرسة الإعلام على المجتمع الدولي .

٧٥ - واختتم حديثه قائلا إن مشاكل الدين والسكان والطاقة تتطلب أيضا ، من جانب اللجنة ، مقترحات ملموسة . وعلى اللجنة ، في هذه المجالات وفي المجالات الأخرى ، أن تبرهن على إرادة سياسية ، إذ أن التجربة تثبت أن قرارات الأمم المتحدة يمكن أن تنفذ على النحو الكامل إذا ما وجدت هذه الإرادة .

٧٦ - السيد لويس (اندونيسيا) : أكد ما اتسمت به المسائل الاقتصادية من أهمية أساسية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، مشيرا إلى أن التنمية والقضاء على الفقر قد أصبحا أكثر المشاكل إلحاحا ويتعين على المجتمع الدولي منحهما اهتمامه على سبيل الأولوية .

٧٧ - واضاف قائلا إنه على الرغم من العودة إلى الاهتمام بنمو البلدان النامية ، إلا أن اندونيسيا لا تزال ، مع ذلك قلقه إلى حد بعيد لأن الاقتصاد العالمي ، الذي أصابه الوهن ، يمر بأخطر مرحلة ركود منذ الحرب العالمية الثانية ، وللآثار الوخيمة التي تترتب على هذه الحالة بالنسبة لهذه البلدان . ففي عام ١٩٩١ ، انخفض الانتاج العالمي ، في واقع الأمر ، لأول مرة منذ ما يزيد على ٤٠ سنة . وقد تأثرت البلدان

(السيد لويس ، اندونيسيا)

النامية إلى حد خطير بوجه عام ، ولا تزال تمر بمرحلة ركود ، فيما عدا بضع حالات استثنائية . وافريقيا هي أكثر القارات تأثرا ، في حين لا تزال الحالة في البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال ، محفوفة بالمخاطر إلى أبعد حد . فأوجه التباين وحالات عدم اليقين ما زالت كثيرة إلى أبعد حد ولا تزال الشقة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تزداد عمقا في حين يتعرض النسيج السياسي والاجتماعي للعديد من البلدان النامية لحالات توتر شديدة . ويلاحظ المرء من ناحية أخرى ، تدهورا عاما في العلاقات الاقتصادية الدولية . فمن المحتمل أن يؤدي توقف مفاوضات أوروغواي إلى موجة من الحمائية وإلى اتخاذ تدابير لتأطير التجارة . فالتدفقات المالية لصالح التنمية لا تفتأ تتقلص ولم تتخذ تدابير ملائمة لمعالجة عبء الديون الذي يؤثر على العديد من البلدان النامية . على العكس من ذلك ، لا يزال المرء يشاهد عمليات نقل للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية ، في حين تواكب المساعدات الإنمائية الرسمية بصورة متزايدة وفي كثير من الحالات أحكام اشتراطية .

٧٨ - واستطرد قائلا إن التنمية ، وهي مهمة جسيمة على الدوام ، تتزايد صعوبتها إزاء هذه الضغوط . فمن المسلم به أن التنمية والقضاء على الفقر يقعان بصورة رئيسية على عاتق كل دولة ذات سيادة . إن معظم البلدان النامية توجه سياساتها في الوقت الحاضر نحو استراتيجيات تتمحور حول السكان أنفسهم وتولي مزيدا من الأهمية لتنمية مواردها البشرية ذلك أن هدفها الأسمى هو تحسين حالة الإنسان . فإذا كان الاستقلال الوطني ، في هذه الحقبة التي تتسم بالترابط المعاظم ، يمثل جانبا أساسيا من التنمية المستدامة ، فمما لا غنى عنه أن تلقى جهود التكيف التي تضطلع بها البلدان النامية دعما تكميليا من الخارج ؛ وعلاوة على ذلك ، إذا كان الشمال الصناعي يود المحافظة على مستوى ازدهاره الحالي ، فعليه أن يسهم في تنمية بلدان الجنوب واستقرارها . غير أن إقامة هذه الشراكة العالمية لخدمة التنمية تتطلب إعادة دراسة مفصلة لأسس العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية العالمية ، وإلا فإن أوجه الاختلال التي تعوق التقدم في البلدان النامية حَرِيَة بأن تهمش مصالحها .

٧٩ - واسترسل قائلا إنه يتحتم ، لكي تصحح أوجه الاختلال هذه وتعزز التنمية بصورة فعالة ، إن يتكاتف الشمال والجنوب في بذل جهود مشتركة بغية إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي على نحو عادل ، وذلك هدف لا يمكن تحقيقه إلا في إطار مفاوضات بناءة . وينبغي أن تنفذ إدارة الترابط على أساس المصلحة المتبادلة والمسؤولية المشتركة .

٨٠ - ومضى يقول إن نشوء هذا التوافق في الآراء على الصعيد العالمي من أجل أن تصبح العلاقات الاقتصادية العالمية أكثر إنصافا جدير بأن يعطي زخما جديدا لحل مشاكل التنمية الرئيسية . فينبغي في

(السيد لويس ، اندونيسيا)

هذا الصدد أن تفضي مفاوضات أوروغواي ، التي تمر بحالة جمود في الوقت الحاضر ، إلى حل قائم على التوازن . ذلك أن تحقيق تنمية عادلة وتحقيق الازدهار للجميع لا يمكن ضمانهما إلا في إطار نظام تجاري دولي حر ومفتوح ومنظم وغير قائم على التمييز . فعن طريق إجراء مفاوضات واقعية يمكن أيضا تخفيف الاضطراب الذي تعاني منه أسواق السلع الأساسية التي بلغت أسعارها أدنى حد لها . وينبغي في الوقت ذاته توجيه التعاون الدولي نحو التنويع الاقتصادي ، فيما يتعلق بوجه خاص بالبلدان التي يرتكز اقتصادها على سلعة واحدة فقط . إن اندونيسيا تؤيد في هذا الصدد الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي معني بالسلع الأساسية .

٨١ - وأضاف قائلا إن الدين الخارجي استدعى إجراء عمليات سحب كبيرة من موارد العديد من البلدان النامية وقوض جهودها في مجال التنمية . فمن الأمور الملحة إذن إيجاد حل عالمي ودائم لهذه المشكلة الخطيرة ، وبوجه خاص من خلال تخفيض كبير في حجم جميع أنواع الديون وخدماتها . ولهذا السبب فإن اندونيسيا تؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة استشارية معنية بالدين والتنمية . ومما لا غنى عنه أيضا زيادة التدفقات المالية في الميدان المتصل بذلك وهو ميدان تمويل التنمية . ومع ذلك ، فإن النظام النقدي والمالي الدولي بعيد عن أن يسهم بصورة ملائمة في التنمية ويحتفظ بطابع يتعارض مع الديمقراطية . ولهذا السبب توافق اندونيسيا على النداء الذي وجهه الأمين العام والرامي إلى عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية ، حتى تراعى بوجه خاص الاحتياجات المحددة للبلدان النامية خلال العقد الجاري .

٨٢ - وواصل حديثـــه قائلا إن مؤتمر الأمم المتحدة المعـــني بالبيئـــة والتنمية اتسم بروح من التعاون واضحة . ويعكس برنامج العمل للقرن ٢١ ما تحلت به الحكومات من إرادة سياسية لاتخاذ التدابير المطلوبة للمحافظة على صلاحية كوكبنا للسكنى . وبذلك يقع على عاتق اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة مسؤولية تحقيق تقدم في البرنامج ، لا سيما فيما يتعلق بمسائل البيئة والتنمية . وفي هذا الصدد ، يولي الوفد الاندونيسي أهمية كبيرة للمبادرة التي قامت بها اللجنة الثانية لإنشاء فريق عامل مخصص لإجراء مفاوضات غير رسمية . وعلى البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان التي بوسعها تحمل التزامات مالية أولية لإضفاء الفعالية على قرارات مؤتمر ريو أن تفعل ذلك وأن تقدم تقريرا عن هذا الموضوع إلى الدورة الحالية .

٨٣ - وفيما يتعلق بما تضطلع به الأمم المتحدة من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية ، قال إنه ينبغي توسيع نطاق فعاليتها وتجسين تنفيذ البرامج من خلال احترام مبادئ الحياد واللامشروطية . إلا أن من المهم زيادة الحجم الكلي للموارد المكرسة لهذه الأنشطة على أساس متوقع ومؤكد .

(السيد لويس ، اندونيسيا)

٨٤ - ومضى قائلا إن على الأمم المتحدة دورا فريدا تضطلع به في ميدان التنمية . فهي ، بتجسيدها تعددية الأطراف ، المؤسسة المهيأة من جميع النواحي لإنشاء نظام عالمي جديد قائم على العدل والانصاف . وينبغي أن تكون عملية إصلاح المنظمة وإنعاشها واضحة وديمقراطية وعالمية . وينبغي إقامة علاقة متوازنة بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وينبغي تعزيز هذا الأخير بطريقة ملائمة . لقد أدخلت تغييرات عديدة مفيدة واقترحت مبادرات هامة تهدف إلى تنشيط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وإعادة تشكيلهما . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تستند القرارات المتعلقة بهذه التغييرات إلى المبادئ والتوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ وأن تدافع عن مبادئ الديمقراطية التي تقوم عليها عملية صنع القرار في الأمم المتحدة . ولهذا السبب يؤيد الوفد الاندونيسي المطالب الرامية إلى تعزيز إضفاء طابع الديمقراطية على المنظمة ، ولا سيما المطالب التي أعرب عنها في مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز الذي عُقد مؤخرا في جاكرتا .

٨٥ - واختتم حديثه قائلا إن العالم ، بنهاية الحرب الباردة ، قد ابتعد عن المجابهة بين القطبين . ويجب على كل بلد في الوقت الحاضر أن يحرص على ألا يحل محل فترة المجابهة بين الشرق والغرب هذه إنقسام بين الشمال والجنوب . ذلك أن من مصلحة المجتمع الدولي اختيار التعاون المتعدد الأطراف لخدمة التنمية في سياق نظام عالمي جديد قادر على ضمان السلم والازدهار والعدل للجميع .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥